PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahaaly**
DATE:	**18-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Drug crisis: The continuation of current pricing policies will lead to production halts at 100 factories**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Khaled Abdel Rady**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

أزمة الأدوية

استمرار سياسات تسعير الأدوية سيخرج ١٠٠ مصنع من الخدمة

كتب خالد عبدالراضى:

لم ينج مرضى الفقراء من موجة الغلاء التى طالت كل شىء حتى أدويتهم الرخيصة، التى اختفت من الصيدليات لتحل محلها بدائل مستوردة باهظة الثمن، ليتحمل المريض أوجاعا إضافية، فوق البيعة، إضافة الى غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية، بعد إن شهدت السنوات القليلة الماضية تراجع شركات الدواء المحلية وارتفاع سعر الدولار والمواد الخام فى مقابل سيطرة الشركات الأجنبية على السوق.

أرجع الدكتور جلال غراب الرئيس الأسبق للشركة القابضة للأدوية، أزمة نقص الأدوية رخيصة الثمن إلى ضعف انتاجية قطاع الدواء المحلي ووقف العديد من خطوط الإنتاج، مؤكدا ان استمرار التدهور فى القطاع الصحي سيؤدي الى استحواذ الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع الادوية على السوق المحلى بما يقرب من ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠، مضيفا ان شركات الأدوية المحلية ليس لديها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية نظرًا لما تتمتع به هذه الشركات من إمكانات متطورة وحديثة.. وقال غراب، إن سوق الدواء فى مصر به قرابة ٨ آلاف صنف دوائي، يوجد بينها من ١٥٠٠ الى ١٧٠٠ صنف دوائي مختلف وباقى الأصناف تعد من البدائل والمثائل، مؤكدًا أن كثرة الاصناف المثيلة والبديلة من الدواء يرجع الى اختفاء الاصناف الاصلية منها، وذلك اما لعدم توافر المادة الخام للدواء، أو بسبب خسائر الشركات الناتجة عن عدم تحريك سعر المنتج بما يتناسب مع كلفة انتاجه والمرضى فى مقابل ارتفاع سعر الخام والدولار.

من جانبه، يرى محمود فؤاد رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء، إن سلسلة القوانين التى مازالت تتحكم فى سوق الدواء المصرى والتى تعود إلى الأربعينيات، أدت إلى تضرر الشركات الوطنية ومن ثم المريض المصرى، مضيفا أن هناك شركات أجنبية عملاقة تسعى إلى إحداث تغييرات لزيادة أرباحها على حساب باقى الشركات، مؤكدا أن الدواء أصبح من أكبر أدوات التأثير على القرارات السياسية لأى دولة.

فيما قال الدكتور محيى حافظ، خبير صناعة الأدوية، إن سوق الدواء المصرى يضم ٩ شركات أجنبية و٩ شركات قطاع أعمال بإجمالى ١٥٢ مصنعًا للدواء و١٢٠٠ شركة تول، مشيرا إلى أن الشركات الأجنبية تستحوذ على ٥٨٪ من السوق المصرى، وأن استمرار سياسات التسعير الدوائية فى البلاد دون إحداث تغيير حقيقى بها سيؤدى إلى خروج ما يقرب من ١٠٠ مصنع عن الخدمة بشكل نهائى.

وأضاف حافظ، خلال مؤتمر «الحق فى الدواء أمن قومى» الذي عقد يوم الخميس الماضي، بفندق الماسة بمدينة نصر، أن هناك حوالى ١٤ ألف منتج دوائى مسجل بوزارة الصحة، بينها ٤ آلاف صنف فقط متاح بالصيدليات ويتم تداوله وحوالى ١٢٠٠ نوع غير موجودة بالأسواق، موضحًا أن قطاع الأدوية يتكبد خسارة سنويًا تصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه، وأن احتفاظ شركات قطاع الأدوية بالأسعار المنخفضة لمنتجاتها مقابل ارتفاع أسعار مثالها فى الشركات الأجنبية يعد مؤامرة على صناعة الدواء المصرى.

فيما أعلنت من قبل شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية، عن البدء فى التحرك قضائيا ضد قرار وزير الصحة السابق رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٥، والخاص بتسجيل وتداول الدواء من الشركات العاملة فى السوق المصرية، معلنين أن القرار مخالف للدستور ويشجع على الاحتكار لما يحويه من بنود تناسب الكيانات الكبيرة من الشركات ويتجاهل الصغيرة والمتناهية الصغر.

وقالت الشعبة فى بيان لها، إن القرار يهدد بإغلاق ١٢٠٠ شركة أدوية من شركات «التول» وهى الشركات المصنعة لدى الغير، والتى يتعارض القرار مع تسجيلها للدواء فى وزارة الصحة لتداوله، واقتصر القرار على خدمة مصالح كبار رجال الأعمال والشركات العالمية.

المركز المصرى للحق فى الدواء:

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET